العرب
الأربعاء 2021/04/28
السنة 43 العدد 12044

فرنسا تدفع باتجاه السيناريو المالي في تشاد

حكم مدني - عسكري مؤقت يؤمّن الخروج من الأزمة

قتلى في احتجاجات مناوئة للمجلس العسكري

دخلت تشاد بعد مقتل رئيسها إدريس ديبي على جبهات القتال الأسبوع الماضي مرحلة من عدم اليقين بعد رفض المعارضة والحركات المتمردة في البلاد تولي مجلس عسكري زمام السلطة، فيما تضغط فرنسا باتجاه تسوية سياسية عاجلة ولو كانت مؤقتة تضمن لها تأمين مصالحها وتجنب البلاد فوضى لا يمكن التكهن بتداعياتها.

نجامينا – اندلعت احتجاجات عنيفة الثلاثاء في العاصمة التشادية نجامينا، حيث خرج المحتجون إلى الشوارع للمطالبة بالعودة إلى الحكم المدني بعد سيطرة الجيش على السلطة، فيما تضغط فرنسا، القوة الاستعمارية السابقة، باتجاه استنساخ السيناريو المالي لتأمين خروج نجامينا من الأزمة السياسية.

وتلقي الاحتجاجات الضوء على الأجواء المشحونة في تشاد بعد وفاة ديبي، حيث يجد الانتقال العسكري صعوبة في كسب تأييد شعب ضاق ذرعا بانفراد ديبي بالسلطة على مدى 30 عاما.

إيمانويل ماكرون

أيّ محاولة لتعيين خليفة لإدريس ديبي نحن نعارضها

وتولى المجلس العسكري السلطة بعد مقتل ديبي أثناء تفقده القوات التي تحارب المتمردين في 19 أبريل.

واعتبر بعض السياسيين المعارضين تولي الجيش للسلطة انقلابا وطلبوا من أنصارهم تنظيم احتجاجات، على الرغم من أن الجيش عين سياسيا مدنيا هو ألبرت باهيمي باداك رئيسا لحكومة انتقالية الاثنين.

وقال دينامو دارام رئيس حزب بلا حدود الاشتراكي "(باداك) كان رئيسا للوزراء في عهد ديبي، لن نقبل أن يقود الحكومة الانتقالية". وأضاف "المجلس العسكري يريد استمرار النظام القديم نرفض طريقة العمل هذه".

ورفض أيضا ياسين عبدالرحمن رئيس حزب الإصلاح المعارض تعيين باداك. وقال "ليس من حق المجلس العسكري الانتقالي تعيين رئيس وزراء بهذه الطريقة المنعزلة. نريد أن تكون هناك محادثات بين الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والجهات الفاعلة الأخرى من أجل التوصل إلى توافق".

وحظر المجلس العسكري الاحتجاجات في بيان أصدره الاثنين، قائلا إنه لن يسمح بأي احتجاجات قد تؤدي إلى اضطرابات بينما لا تزال البلاد في حالة حداد.

وسبق وأن قال المجلس الذي يرأسه محمد إدريس ديبي ابن الرئيس الراحل والذي أُعلن رئيسا للبلاد، إنه سيشرف على مرحلة انتقالية مدتها 18 شهرا إلى حين إجراء انتخابات.

ويواجه المجلس العسكري ضغوطا عالمية لتسليم السلطة إلى مدنيين في أقرب وقت. وعبر الاتحاد الأفريقي عن "قلقه البالغ" إزاء تولي الجيش السلطة، في حين تسعى فرنسا، القوة الاستعمارية السابقة، وبعض البلدان المجاورة لتشاد إلى التوصل لحل مدني-عسكري.

ويمكن لخطوة صوب حكم مدني-عسكري مؤقت أن تتيح لتشاد سبيلا للخروج من الأزمة. ويقوم رئيس النيجر محمد بازوم والرئيس الموريتاني محمد ولد الشيخ الغزواني بالوساطة نيابة عن الاتحاد الأفريقي. وأيضا يعقد ممثلون للأمم المتحدة محادثات مع كلّ من الجانبين.

وقال ساسة المعارضة وزعماء المجتمع المدني إن هناك توافقا بينهم بشأن تأييد رئيس مدني مؤقت ومعه نائب رئيس أو رئيس وزراء عسكري. ويماثل الاقتراح الفترة الانتقالية في مالي التي شهدت انقلابا في أغسطس الماضي مما أطلق دعوات دولية لتخلي الجيش عن السلطة.

وقال محمد أحمد الهابو رئيس حزب الحرية والتنمية المعارض "معظمنا يؤيد التعايش بين الجيش والسياسيين والمجتمع المدني". وأضاف "النموذج المالي... ملهم للغاية".

ويحتاج أي اتفاق إلى تعاون المجلس العسكري. وقال المتحدث باسمه إن المجلس مستعد للدخول في مناقشات، لكنه أضاف "الجيش سيتغلب على جميع التحديات الكبيرة وسينظم انتخابات حرة وشفافة".

وأدان الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون الثلاثاء بشدة أعمال العنف التي تمارسها قوات الأمن في تشاد ضد المتظاهرين، فيما تنامت المخاوف من انزلاق البلاد في دوامة عنف واقتتال داخلي تكون تداعياته وخيمة على الاستقرار الأمني الهش في المنطقة التي أدمتها هجمات الجهاديين.

وقال ماكرون للصحافيين في قصر الإليزيه "نريد التعبير عن قلقنا حيال التطورات وندين بأشد درجات الحزم قمع المتظاهرين والعنف الذي شهدته نجامينا". وحض ماكرون المجلس على الإيفاء بالتزامه "بانتقال سلمي وشامل سياسيا"، محذّرا من أن فرنسا تعارض أي محاولة لتعيين خليفة لديبي. وقال "لا أؤيد خطة لخلافة" ديبي.

ويقول المراقبون إن ما يقلق فرنسا بالدرجة الأولى ليس وجود المعارضة المسلحة، ولكن مدى قدرة الشاب محمد إدريس ديبي (37 عاما) على ضبط الأمور بما يحفظ له خلافة والده ويحفظ لفرنسا دورها التاريخي.

ويعود مثار هذا القلق إلى أن انتقال السلطة لابن إدريس ديبي تم بشكل مفاجئ ودون استشارة واسعة لمكونات القيادة العسكرية، وفي ظل وجود شخصيات في مواقع متقدمة تبحث بدورها عن استلام السلطة.

ومن شأن محدودية القبول بالقائد الجديد داخل مؤسسة الجيش أن تدفعه إلى الانكفاء لترتيب سلطته وبناء التحالفات، ما قد يعيقه عن لعب الدور الإقليمي الذي كان يقوم به والده، خاصة في الحرب على التنظيمات المتشددة.

ويرى محللون أن أكبر مستفيد من مقتل إدريس ديبي وارتباك البيت الداخلي للسلطة الجديدة هو التنظيمات المتشددة التي تحيط بتشاد من عدة جبهات.

والنظام الجديد لا يخوض معركة مع المتمردين فحسب، بل يواجه أيضا خطرا من الداخل، إذ تفيد شائعات تسري في نجامينا منذ وفاة ديبي عن انشقاقات داخل صفوف الجيش.

وقال جنرال من قبيلة الزغاوة التي كان ينتمي إليها ديبي والتي تمسك بالجهاز الأمني، إن هناك "معسكرين" في الجيش، دون أن يكون من الممكن التثبت من ذلك من مصدر مستقل.

فون دير لاين تتعهد بالدفاع عن حقوق النساء بعد إهانتها في أنقرة

حادث البروتوكول يزيد العلاقات تعقيدا بين الاتحاد الأوروبي وتركيا

بروكسل – تعهّدت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين بعد 20 يوما من تعرضها للإهانة في أنقرة في لقاء مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، حين تركت بلا مقعد لفترة بينما خصص مقعد لزميلها رئيس المجلس الأوروبي شارل ميشال بجانب أردوغان، بتعزيز حقوق المرأة والدفاع عنها واصفة ما حدث لها بأنه ازدراء للنساء.

وفون دير لاين هي أرفع وأول امرأة تشغل منصبا تنفيذيا كبيرا في الاتحاد الأوروبي وقد وضعت الدفاع عن حقوق المرأة على جدول أولوياتها، في وقت تواجه فيه تركيا انتقادات دولية حادة بتهمة انتهاك حقوق المرأة لاسيما بعد انسحابها من اتفاقية إسطنبول الملزمة لمكافحة العنف ضد المرأة.

وقالت فون دير لاين في كلمة أمام البرلمان الأوروبي الاثنين بينما بدا الغضب على وجهها "إن ما حدث في السادس من أبريل عندما أُبعدت إلى أريكة بينما جلس كل من أردوغان ورئيس المجلس الأوروبي شارل ميشيل على كرسي معدّ له، يظهر ازدراء للنساء اللائي يعملن بالسياسة".

وأضافت "ليس بإمكاني إيجاد مبرر للطريقة التي عُوملت بها.. لذلك يتعيّن عليّ أن أستنتج أن ذلك حَدَث لأنني امرأة"، متسائلة عما إذا كان ممكنا حدوث ذلك لو كانت رجلا؟

وتابعت "شعرت بالأذى وشعرت بالوحدة باعتباري امرأة وباعتباري أوروبية" وذلك في انتقاد لشارل ميشال الذي تعرض لانتقادات شديدة من الكثير من الساسة الأوروبيين لأنه لم يتدخل نيابة عنها في أنقرة.

وكانت هذه الحادثة قد فجّرت جدلا في أوروبا وسجالات بين المفوضية والمجلس الأوروبي حول الصلاحيات، فبينما يقول الأخير إن شارل ميشال هو المكلف بالتفاوض وهو أعلى درجة من رئيسة المفوضية، تجادل الأخيرة بأن كليهما على نفس الدرجة.

وقالت فون دير لاين "أنا رئيسة المفوضية الأوروبية وهذا ما توقعت معاملتي على أساسه وأنا أزور تركيا.. لكن ذلك لم يحدث".

وعبر شارل ميشيل مجددا في كلمة أيضا أمام البرلمان الأوروبي عن أسفه لما حدث والذي قال إنه يفهم أنه أساء للكثير من النساء.

وقال أيضا من الصعب أن تكون هناك علاقات اقتصادية أكبر مع تركيا بسبب تراجع الحقوق والحريات الأساسية هناك، مضيفا "من الصعب التفكير في تعاون واسع النطاق مع تركيا إذا استمرت الإجراءات السلبية في هذا المجال".

وبدت تصريحات ميشال متناغمة مع تلك التي أدلت بها فون دير لاين في ما يتعلق بانتهاك أنقرة لحقوق الإنسان، وهو ملف خلافي كبير بين تركيا والاتحاد الأوروبي.

ويبدو أن رئيس المجلس الأوروبي أراد أيضا أن يظهر توافقا مع رأي زميلته حتى يتفادى المزيد من الانتقادات، حيث وجه له الكثير من المسؤولين الأوروبيين اللوم لأنه لم يتخذ ردّ فعل مناسب إزاء تعرض رئيس المفوضية للإهانة في أنقرة وهو الذي ظهر مع أردوغان وكأنه تجاهل ما حدث وجلس دون أن يعير اهتماما لبقاء فون دير لاين بلا مقعد.

وكانت تركيا قد حملت الاتحاد الأوروبي المسؤولية عما حدث، مشيرة إلى أن الأوربيين شاركوا في وضع بروتوكول الزيارة، نافية أن تكون الرئاسة التركية تعمّدت الإساءة لرئيسة المفوضية الأوروبية، وهو تبرير لم يجد صدى يذكر داخل الأجهزة الأوروبية.

وانسحبت تركيا مؤخرا من أول اتفاق في العالم لمكافحة العنف ضد المرأة، ما أثار انتقادات على الفور من حزب المعارضة الرئيسي في البلاد، فيما تروّج السلطة إلى أن ذلك يأتي لخصوصية التقاليد والسلوكيات الدينية التركية.

شارل ميشال

من الصعب التفكير بعد الآن في تعاون واسع النطاق مع تركيا

ويلزم اتفاق إسطنبول الذي وقّع عام 2011، الحكومات بإصدار تشريعات تعاقب العنف الأسري والانتهاكات المماثلة، بما في ذلك الاغتصاب الزوجي وختان الإناث.

وكانت أنقرة ناقشت إمكانية الانسحاب من الاتفاق بعدما طرح مسؤول في الحزب الحاكم الذي يتزعمه أردوغان مسألة التخلي عن المعاهدة العام الماضي.

ومنذ ذلك الحين، نزلت النساء إلى شوارع إسطنبول ومدن أخرى لدعوة الحكومة إلى عدم الانسحاب من الاتفاق.

وانتقد حزب الشعب الجمهوري وهو حزب المعارضة الرئيسي في تركيا هذا القرار. وغرّدت غوغشي غوغشان نائبة رئيس حزب الشعب الجمهوري المكلفة بشؤون حقوق الإنسان، أن التخلي عن هذا الاتفاق يعني "السماح بقتل النساء". وأضافت "رغما عنكم وعن شرّكم، سنبقى على قيد الحياة ونعيد إحياء الاتفاق".

وترى ناشطات نسويات في تركيا أن حزب العدالة والتنمية الإسلامي الحاكم ينظر إلى النساء من زاوية دينية ويضعهن في مرتبة أقل من الرجال.

ويقول هؤلاء إن جزءا كبيرا من المسؤولية عن حدوث ذلك يقع على عاتق الحكومة الإسلامية المحافظة وعلى الرئيس أردوغان الذي أعلن في أكثر من مناسبة عن آرائه الصادمة تجاه المرأة.

وكان أردوغان قال في تصريحات سابقة إن "النساء لا يمكن معاملتهن على قدم المساواة مع الرجال".

ورغم تجاوب الحكومة مع دعوات السياسيين لحماية المرأة في الفترة الأخيرة، لا يزال العديد من النساء التركيات يعتقدن أن تصاعد معدلات العنف ضدهن يرتبط بسياسات أو خطاب الحزب الحاكم في تركيا.

وقالت المحامية هوليا غولبهار التي تتولى الدفاع عن قضايا المرأة إن "الحكومة دأبت على إطلاق تصريحات دعائية مثل (النساء والرجال مختلفون بطبيعتهم) أو (الأمومة هي دور مقدس للنساء)، ولذا فإننا نواجه عنفا سياسيا هنا".

إهانة لن تمر دون رد الاعتبار

انفلات أمني في الصومال يقوي شوكة الجهاديين

مقديشو – فرّ سكان من أحياء بالعاصمة الصومالية مقديشو الثلاثاء خوفا من تجدد الاشتباكات بين فصيلين متناحرين من قوات الأمن التي انقسمت وسط خلاف على تمديد فترة ولاية الرئيس.

وتسيطر قوات موالية للمعارضة على أجزاء من المدينة واشتبكت القوتان في مطلع الأسبوع مما أثار مخاوف من أن تستغل حركة الشباب الإسلامية المتشددة، التي تربطها صلات بتنظيم القاعدة، الفراغ الأمني مع انقسام قوات الأمن.

ويدين العديد من الجنود بالقوات المسلحة بالولاء لميليشيات قبَلية كثيرا ما كانت تتناحر على النفوذ والموارد.

وتصاعدت حدة الخلاف السياسي في مقديشو التي تعد من المناطق القليلة في الصومال الخاضعة لسيطرة الحكومة المركزية منذ فبراير، بعد انقضاء ولاية الرئيس محمد عبدالله فرماجو الرئاسية التي استمرت أربع سنوات وقبل إجراء انتخابات جديدة.

وخصوم فرماجو اتهموه برفضه ترك منصبه ونظموا احتجاجات في الشوارع ضد استمرار حكمه انتهت بإطلاق النار وإثارة الفوضى. ومع تزايد التوترات وقّع فرماجو في وقت سابق من هذا الشهر على قانون مثير للجدل لتمديد ولايته متعهدا بإجراء انتخابات في غضون عامين.

لكن خصومه أعلنوا عدم دستورية هذه الخطوة، كما لاقت رفض الدول الغربية الداعمة للصومال التي حضت الرئيس للعودة إلى طاولة المفاوضات وهدّدت بفرض عقوبات في حال لم يمتثل.

وأخذت الأزمة منحى تصاعديا بين فرماجو وزعيمي بونتلاند وجوبالاند، وهما ولايتان من ولايات الصومال الخمس شبه المستقلة، لتصل إلى خلاف حول كيفية إجراء الانتخابات.

وفي سبتمبر تم التوصل إلى اتفاق مهّد الطريق لإجراء انتخابات غير مباشرة بحلول فبراير، لكن هذا الاتفاق انهار وفشلت جولات متعددة من المفاوضات المدعومة من الأمم المتحدة في إحداث خرق.

ويواجه فرماجو مجموعة من الخصوم بعضهم قادر على حشد ميليشيات مسلحة بشكل جيد وموالية للقبائل.

ويخشى محللون من انقسام قوات الأمن الصومالية على أسس سياسية وقبلية وأن تتحول مقديشو إلى مسرح لحرب شوارع.

لكنّ محللين ومتابعين للشأن الصومالي يقولون إن فرماجو يعتمد على دعم قطر وتركيا وحلفاء إقليميين مثل إريتريا وإثيوبيا مستغلا الانقسامات الغربية بشأن كيفية التعامل مع الإدارة المتمردة.

حسن حندوبي

المعارضة قد تصبح ملاذا آمنا لجماعات إرهابية

وحذر وزير الأمن الصومالي حسن حندوبي الثلاثاء قادة المعارضة من أن يصبحوا "ملاذا آمنا لجماعات إرهابية وعصابات مسلحة" لزعزعة أمن العاصمة مقديشو التي تحشد فيها المعارضة فصائل مسلحة.

ورأى الوزير، أن هناك "عصابات مسلحة استغلت الأحداث الأمنية الأخيرة في العاصمة، وتنهب ممتلكات المواطنين وتجبرهم على النزوح من منازلهم". وأشار إلى أن الحكومة "بإمكاناتها المادية والعسكرية، قادرة على مواجهة الفصائل المسلحة لضبط أمن العاصمة، لكنها لا تريد خوض حرب يدفع المواطن ثمنها".

وتصب الأزمة السياسية مباشرة في مصلحة حركة الشباب المتطرفة التي تسيطر على مساحات شاسعة من الصومال وتسعى للإطاحة بالحكومة في مقديشو وفرض الشريعة الإسلامية.

ونشرت الحركة المرتبطة بالقاعدة مقاطع فيديو دعائية في الأسابيع الأخيرة تستغل هذه الفوضى السياسية وتصور النخبة السياسية في البلاد على أنها متعطشة للسلطة وغير صالحة للحكم.

وقالت موريثي موتيغا من مجموعة الأزمات الدولية إن الخلاف الداخلي يمنح حركة الشباب فرصة لاستغلال الانقسامات في القوات المسلحة وتعزيز أجندتها العنيفة.

وأضافت المسؤولة عن القرن الأفريقي في المجموعة أن "هذه بمثابة هدية لحركة الشباب".